الأمم المتحدة

A/AC.109/2019/SR.7

الجمعية العامة

Distr.: General
26 August 2019
Arabic
Original: English

اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة

محضر موجز للجلسة السابعة

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الثلاثاء، ٢٥ حزيران/يونيه ٢٠١٩، الساعة ١٠:٠٠

الرئيسة: السيدة ماغواير ..... (غرينادا)

المحتويات

مسألة توكيلاو *(تابع)*

مسألة جزر فوكلاند (مالفيناس)

الاستماع إلى مقدمي الالتماسات

هذا المحضر قابل للتصويب. وينبغي تقديم التصويبات بإحدى لغات العمل، وعرضها في مذكرة وإدراجها أيضا في نسخة من المحضر. وينبغي إرسالها في أقرب وقت إلى رئيس قسم إدارة الوثائق (dms@un.org). والمحاضر المصوَّبة سيعاد إصدارها إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

19-10649 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

افتُتحت الجلسة الساعة ١٠:١٠.

مسألة توكيلاو *(تابع)* (A/AC.109/2019/14 و A/AC.109/2019/L.23)

١ - *اعتُمد مشروع القرار A/AC.109/2019/L.23.*

مسألة جزر فوكلاند (مالفيناس) (A/AC.109/2019/6 و A/AC.109/2019/L.8)

٢ - وجّهت الرئيسة الانتباه إلى ورقة العمل التي أعدتها الأمانة العامة بشأن مسألة جزر فوكلاند (مالفيناس) (A/AC.109/2019/6) وإلى مشروع قرار بشأن هذه المسألة (A/AC.109/2019/L.8).

الاستماع إلى مقدمي الالتماسات

٣ - **الرئيسة**: قالت إن مقدمي الالتماسات سيُدعَون، وفقا للممارسة المتبعة في اللجنة، إلى الجلوس في المقاعد المخصصة لهم إلى طاولة أصحاب الالتماسات وسينسحبون بعد الإدلاء ببياناتهم.

٤ - **السيد إدواردز** (الجمعية التشريعية لجزر فوكلاند): قال إن المملكة المتحدة ليس لديها أي شك بشأن سيادتها على جزر فوكلاند، ولا بشأن حق سكان جزر فوكلاند في تقرير المصير. ففي استفتاء عام ٢٠١٣، أعرب ٩٩,٨ في المائة من مواطني جزر فوكلاند الذين أدلوا بأصواتهم عن رغبتهم في أن تظل الجزر من أقاليم المملكة المتحدة ما وراء البحار. ولا يمكن أن يكون ثمة حوار بشأن السيادة ما لم يرغب سكان جزر فوكلاند في ذلك، وما لم يشاركوا مباشرة في أي حوار من هذا القبيل.

٥ - ومضى يقول إن اللجنة ليست مخوّلة مناقشة النزاعات على السيادة أو حلها، ولا مناصرة المطالبات بشأن أي إقليم ولا تأييدها. وفي إعلان مبادئ القانون الدولي المتعلقة بالعلاقات الودية والتعاون بين الدول وفقا لميثاق الأمم المتحدة لعام ١٩٧٠، أتاحت الجمعية العامة خيارا رابعا كوسيلة لإعمال شعب الحق في تقرير مصيره وهي ”اكتسابه أي مركز سياسي آخر يحدده بنفسه بحرية“.

٦ - وتابع يقول إن الإقليم متمتع فعليا بالحكم الذاتي ومكتف ذاتيا من الناحية الاقتصادية ويصدر قوانينه الخاصة به. وقد قدّمت المملكة المتحدة المساعدة في مجال الشؤون الخارجية والدفاع، ولم تكن المساعدة في مجال الدفاع ضرورية إلا منذ نشوب النزاع عام ١٩٨٢.

٧ - ولذلك فإن مطالبة الأرجنتين بالجزر بناءً على مبدأ الإخلال بسلامتها الإقليمية هي مطالبةٌ لا تقوم على أساس، إذ أن الأرجنتين لم تقم أبدا بإدارة الجزر إدارة شرعية، كما لم تشكل الجزر جزءا من الإقليم الخاضع لسيادتها. والادعاء بأن بريطانيا قد طردت السكان الأرجنتينيين من جزر فوكلاند لا أساس له من الصحة.

٨ - وفي عام ٢٠٠٨، حاول وفد الأرجنتين، في اللجنة الرابعة، أن يزيل حق تقرير المصير فيما يتعلّق بالأقاليم ”المتنازع عليها“، ولكن هذه المحاولة باءت بالفشل. وحاجج الوفد بأن سكان جزر فوكلاند ليسوا ”شعبا“، ولذلك لا ينطبق عليهم الخيار الرابع. ولكن على مدى ١٨٦ عاما، أصبح سكان الجزر شعبا، له تقاليده وأسلوب حياته وحرياته. ولا يعتبروا أنفسهم جزءا من مستعمرة أو أناسا أُسكنوا فيها.

٩ - واسترسل قائلا إن الأرجنتين قامت، على مر السنين، بكل ما في وسعها للإضرار باقتصاد الجزر. ومع ذلك، ظهرت مؤشرات، في ظل حكم الرئيس ماكري، على أنه من الممكن إقامة علاقة جديدة. وبهدف المحافظة على الأرصدة السمكية في جنوب غرب المحيط الأطلسي، اجتمعت لجنة مصائد أسماك جنوب المحيط الأطلسي مرتين في السنة الماضية لتبادل البيانات المتعلقة بمصائد الأسماك. وقد عُقدت محادثات بهدف إضافة رحلة أسبوعية ثانية من أمريكا الجنوبية القارية إلى جزر فوكلاند. وبعد تحديد هوية الجنود الأرجنتينيين المجهولين المدفونين في مقبرة داروين، يسّرت جزر فوكلاند زيارتين قام بهما أفراد أسر الجنود. وأخيرا، أُنشأ رابط لتعزيز مرافق البحث والإنقاذ في المنطقة بعد خسارة الغواصة الأرجنتينية *سانتافيه* المأساوية.

١٠ - وذكر أن اللجنة لم تقبل أبدا دعوة حكومته القائمة منذ وقت طويل لزيارة جزر فوكلاند. بل أن عضوين من أعضاء اللجنة إدَّعيا أن الزيارة لا داعي لها، بالنظر إلى أن مسألة جزر فوكلاند ليست سوى نزاع على السيادة. ولا تندرج مسائل السيادة ضمن ولاية اللجنة، والقيام بزيارة أمر صحيح تماما. وطلب من اللجنة أن تتجاهل المزاعم الظالمة والكاذبة التي قدمتها الأرجنتين وأن تظل وفية لولاية اللجنة. وختم كلامه داعيا اللجنة أيضا إلى الاقرار بحق سكان جزر فوكلاند بالاعتراف بهم كشعب ومن ثم بحقهم في تقرير المصير.

١١ - **السيد سبينك** (الجمعية التشريعية لجزر فوكلاند): قال إن بلده ليس مستعمرة من مستعمرات المملكة المتحدة، بل هو إقليم من أقاليم ما وراء البحار التي أعربت عن رغبة واضحة في أن تظل على

هذا النحو في استفتاء أُجري عام ٢٠١٣. ويتفق سكان جزر فوكلاند بصدق على ضرورة القضاء على الاستعمار.

١٢ - وتابع يقول إن الادعاء بأن بريطانيا قد طردت ”سكان“ جزر فوكلاند في عام ١٨٣٣ كذبة تستخدمها الأرجنتين لتضليل الأمم المتحدة منذ عام ١٩٦٠. واليوم، يشكل الحصار الاقتصادي والتسلط الذي تمارسه الحكومة الأرجنتينية على جزر فوكلاند مصدر قلق بالغ للعديد من الأسر في الجزر، وقد دفعت أعمال حكومة كيرشنر الأخيرة بجيل جديد من السكان إلى الريبة من الأرجنتين. ومع ذلك، يظل سكان جزر فوكلاند جيرانا مسالمين وإيجابيين. فمن خلال العمل الإنساني الذي أُنجز من أجل تحديد هوية رفات الجنود الأرجنتينيين والزيارتين اللتين قامت بهما الأسر الأرجنتينية والخسارة المأساوية للغواصة *سانتافيه*، أظهر الجانبان أنهما قد تجاوزا خلافاتهما.

١٣ - ومضى يقول إن جزر فوكلاند ملتزمة بحفظ الموارد السمكية في جنوب غرب المحيط الأطلسي واستخدامها استخداما مستداما. ويعمل العلماء في جزر فوكلاند والأرجنتين معا من أجل فهم التنوع البيولوجي البحري والبيئة في المنطقة، وتقييم أثر مصائد الأسماك على الأنواع البحرية والنظم الإيكولوجية. وينبغي أن ينطبق على الأرصدة السمكية المتفرقة في أعالي البحار اتفاق تنفيذ ما تتضمنه اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار المؤرخة ١٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٢ من أحكام بشأن حفظ وإدارة الأرصدة السمكية المتداخلة المناطق والأرصدة السمكية الكثيرة الارتحال، الموقَّع في ٤ آب/أغسطس ١٩٩٥. وحكومة جزر فوكلاند مستعدّة للعمل مع جميع البلدان في المنطقة من أجل وضع نظام للإدارة المستدامة. فعلى جميع البلدان في جنوب غرب المحيط الأطلسي أن تتجنّب الإضرار بالبيئة البحرية وهذه أرضية مشتركة يمكنها العمل عليها معا.

١٤ - وختم كلامه قائلا إن على الأرجنتين أن تدخل القرن الحادي والعشرين وأن تحترم الحقوق الديمقراطية وأن تعيش في وئام مع جيرانها. ودعا أعضاء اللجنة إلى زيارة جزر فوكلاند الحديثة والمزدهرة وشعبها صاحب الحق.

١٥ - **السيد كليفتون:** قال إن جزر مالفيناس تعاني من تدهور في مواردها الطبيعية وانخفاض إنتاجيتها وبعدها عن مراكز الاستهلاك. وتبادل التدريب هو من أفضل السبل لمعالجة هذه المشاكل. فأنشطة التدريب في القطاع الزراعي في الأرجنتين تضطلع بها الدولة والقطاع الخاص، وقد قُدّمت في البر الرئيسي وفي جزر مالفيناس. وبالتالي، فإن العمل الجماعي الرامي إلى مواجهة الصعوبات التي تفرضها الجغرافيا على التنمية المستدامة أمر ممكن. ولكنه من المؤسف أن النزاع على السيادة بين الأرجنتين والمملكة المتحدة حدّ من إمكانات التعاون بشكل كبير.

١٦ - وختم كلامه قائلا إنه من الناحية التاريخية، كان الاستعمار عقبة أمام التنمية ولا تزال الأرجنتين تعاني نتيجة الاحتلال غير القانوني لجزء من أراضيها. ويجب إنهاء الاستعمار، مع مراعاة السمات الخاصة لكل حالة، حتى نتمكن من الاستفادة من فرص التنمية إلى أقصى حد. وتكمن العقبة الرئيسية في حالة جزر مالفيناس في استمرار النزاع على السيادة الذي رفضت المملكة المتحدة تسويته، واللجنة تضطلع بدور بالغ الأهمية في التوصل إلى حل سلمي.

١٧ - **السيد فيرنت:** قال إنه حفيد حفيد الحاكم الأرجنتيني الأول لجزر مالفيناس، لويس فيرنت، وشاهد حي على المواطنين الأرجنتينيين الذين سكنوا الجزيرة قبل طردهم بالقوة منها. وتابع بالقول إن علم الأرجنتين قد رُفع في جزر مالفيناس في عام ١٨٢٠، وأن حاكم بوينس آيرس قد منح جدّ جدّه وشريك له رخصة لتربية الماشية هناك في عام ١٨٢٣. وفي عام ١٨٢٤، أُنشئت هناك مستوطنة دائمة للمواطنين الأرجنتينيين، وانتقل فيرنت نفسه للعيش في جزر مالفيناس في عام ١٨٢٦. وقد صدّق نائب القنصل البريطاني سندات ملكية الأراضي لفيرنت وشريكه دون اعتراض. وفي عام ١٨٢٩، عُيّن فيرنت حاكما على الجزر. ومن الجدير بالملاحظة أنه في معاهدة الصداقة والتجارة والملاحة المبرمة بين الأرجنتين والمملكة المتحدة عام ١٨٢٥، لم تبد المملكة المتحدة أي اعتراضات على الرخصة أو على رفع العلم الأرجنتيني.

١٨ - وفي أوائل عام ١٨٣٣، أصبحت جزر مالفيناس مجتمعا مزدهرا بفضل الجهود التي بذلها لويس فيرنت وجماعته من المستوطنين الأرجنتينيين. وقد أثار هذا النجاح الاهتمام البريطاني في حيازتها، واستولت السفينة الحربية *كليو* على الجزر بالقوة في العام نفسه.

١٩ - وأردف قائلا إن ممثّلين عن الجزر قد حضروا الآن أمام اللجنة، متذرّعين بالحق في تقرير المصير، ولكنهم ليسوا سوى من نسل المحتلين غير الشرعيين للجزر. ولم تعترف الجمعية العامة واللجنة بهذا الحق لأنهما تدركان السمات الخاصة لمسألة جزر مالفيناس. فالسكان ليسوا شعبا تحت حكم استعماري وإنما مستوطنة من مواطني المملكة المتحدة، يحتلون بصورة غير قانونية أراضٍ تنتمي إلى دولة أخرى.

٢٠ - وأنهى كلامه طالبا من اللجنة أن تدعو مرة أخرى الأرجنتين والمملكة المتحدة إلى التفاوض من أجل إيجاد حل سلمي للنزاع على السيادة. وينبغي لأولئك الذين يدّعون تمثيل الجزر أن يتخلّوا عن موقفهم المتعنت. فالحل الودي الذي يحترم حقوق كلا الطرفين سيكون مثالا ساطعا للتعاون البنّاء.

مشروع القرار A/AC.109/2019/L.8: مسألة جزر فوكلاند (مالفيناس)

٢١ - **السيد سكوكنيك تابيا** (شيلي): عرض مشروع القرار A/AC.109/2019/L.8 باسم مقدميه، فقال إن النص يُقر بموقف الأمم المتحدة الثابت بشأن الحل السلمي للنزاع على السيادة على جزر مالفيناس وجزر ساوث جورجيا وجزر ساوث ساندويتش والمناطق البحرية المحيطة بها. ويعترف مشروع القرار بأن المسألة تتعلق بحالة استعمارية خاصة وفريدة من نوعها تختلف عن غيرها من حالات الاستعمار نتيجة لنزاع على السيادة بين دولتين. والسبيل الوحيد لإنهاء هذا الوضع يكون من خلال التفاوض على تسوية بين حكومتي الطرفين. ولذلك، طلب مشروع القرار من الطرفين استئناف المفاوضات.

٢٢ - وتابع قائلا إن مسألة جزر مالفيناس مهمة بالنسبة لبلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، كما يتضح من البيانات التي اعتمدتها في شتى المحافل الإقليمية، والتي أعادت فيها تأكيد دعمها الثابت للحقوق المشروعة للأرجنتين في النزاع على السيادة. وفي مؤتمر القمة الإيبيري - الأمريكي السادس والعشرين، الذي عقد في مدينة أنتيغوا بغواتيمالا، في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨، أكد رؤساء دول وحكومات البلدان الإيبيرية - الأمريكية من جديد أنه ينبغي لحكومتي الأرجنتين والمملكة المتحدة استئناف المفاوضات في أقرب وقت ممكن بهدف إيجاد حل سلمي للنزاع على السيادة وفقاً لقرارات الأمم المتحدة ومنظمة الدول الأمريكية وأحكام ميثاق الأمم المتحدة، بما فيها مبدأ السلامة الإقليمية.

٢٣ - وأضاف قائلا إن استمرار الحالات الاستعمارية في القرن الحادي والعشرين مفارقة تاريخية يجب أن تنتهي. ويعرب مقدمو مشروع القرار عن تأييدهم للحقوق السيادية المشروعة لجمهورية الأرجنتين على جزر مالفيناس وجزر ساوث جيورجيا وجزر ساوث ساندويتش والمناطق البحرية المحيطة بها، ويرون أن المفاوضات الثنائية بين الأرجنتين والمملكة المتحدة هي السبيل الوحيد لحل النزاع. ويعربون عن أملهم في أن يُعتمد مشروع القرار بتوافق الآراء، على غرار القرارات السابقة بشأن هذا الموضوع.

البيانات التي أُدلي بها تعليلا للموقف قبل اتخاذ القرار

٢٤ - **السيد فاوري** (مراقب عن الأرجنتين)، وزير الخارجية وشؤون العبادة في جمهورية الأرجنتين، قال إن مرور الوقت لم ينتقص من صحة مطالبة بلده بالسيادة على جزر مالفيناس وجزر ساوث جيورجيا وجزر ساوث ساندويتش والمناطق البحرية المحيطة بها ولم يضعف من اقتناعه بأن النزاع الذي طال أمده يجب أن يحل بالطرق السلمية من خلال المفاوضات الثنائية مع المملكة المتحدة. وقال إن جميع الأحزاب السياسية في الأرجنتين متفقة بشأن هذه المسألة، ويتجلى ذلك في مرافقة ممثلي مختلف الأحزاب السياسية له في الاجتماع.

٢٥ - وأكّد أن مسألة جزر مالفيناس حالة استعمارية خاصة وفريدة من نوعها، بالنظر إلى النزاع الأساسي على السيادة. وأضاف أن المملكة المتحدة طردت في عام ١٨٣٣ المسؤولين والسكان الأرجنتينيين من الجزر، وقامت بعد ذلك بزرع مستوطنيها وإخضاع سياسات الهجرة لسيطرتها الصارمة، مما أدى إلى تقويض السلامة الإقليمية لدولة الأرجنتين. ولا توجد في أيٍ قرار من قرارات الأمم المتحدة بشأن مسألة جزر مالفيناس أيُ إشارة إلى مبدأ تقرير المصير، كما رُفضت المحاولات السابقة لإدراج إشارات من هذا القبيل. فتطبيق مبدأ تقرير المصير يتطلب وجود شعب يخضع للهيمنة الاستعمارية. ولا ينطبق هذا المبدأ على سكان جزر مالفيناس، فهم لم يُخضَعوا لسيطرة استعمارية أجنبية، وليسوا مختلفين عرقيا وثقافيا عن الدولة القائمة بالإدارة، على النحو المطلوب في قرار الجمعية العامة ١٥٤١ (د-١٥). ومَنحُ سكان الجزر، الذين يحملون الجنسية البريطانية الكاملة، الحق في تحديد مركز الإقليم الذي يعيشون فيه سيكون تفسيرا خاطئا لمبدأ تقرير المصير وسيتعارض مع قرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د-١٥) والقانون الدولي المتعلق بإنهاء الاستعمار. وقال إن إنهاء الاستعمار وتقرير المصير ليسا مترادفين. وعلاوة على ذلك، فإن الحق في تقرير المصير ليس مطلقا؛ إذ تحدّه السلامة الإقليمية للدول القائمة.

٢٦ - واسترسل قائلا إن فتوى محكمة العدل الدولية بشأن النتائج القانونية المترتبة على فصل أرخبيل شاغاس من موريشيوس في عام ١٩٦٥ أكدت الطابع العرفي للمبادئ الواردة في قرار الجمعية العامة

١٥١٤ (د -١٥). وأكّدت الفتوى الدور الحاسم الذي تضطلع به الجمعية العامة واللجنة، بوصفهما الهيئتان المعنيتان بالقيادة والإشراف في عملية إنهاء الاستعمار. وأكّدت المحكمة أنه في بعض الحالات استغنت الجمعية العامة عن شرط التشاور مع سكان إقليم معيّن، لأنها تعتبر أن بعض السكان لا يشكلون ''شعبا'' له الحق في تقرير المصير. وكانت تلك الاستنتاجات بالغة الأهمية فيما يتعلّق بمسألة جزر مالفيناس.

٢٧ - ويتضح من تحليل المحكمة أيضا أن أراضي جزر مالفيناس التي يتعيّن إنهاء الاستعمار فيها تشمل جميع الأقاليم التابعة لها التي كانت موجودة في عام ١٩٦٥، عام اتخاذ الجمعية العامة القرار ٢٠٦٥ (د-٢٠). ولهذا السبب شملت مسألة جزر مالفيناس جزر ساوث جيورجيا وجزر ساوث ساندويتش الجنوبية والمناطق البحرية المحيطة بها، ذلك أن فصل المملكة المتحدة لهذين الأرخبيلين عن أراضي جزر مالفيناس في عام ١٩٨٥ لم يكن ملزما من وجهة نظر الأرجنتين، ناهيك عن الجمعية العامة واللجنة. وبالتالي، ففي حالة جزر مالفيناس وجزر ساوث جيورجيا وجزر ساوث ساندويتش، ليس سكان هذه الجزر هم من ينبغي إعتاقهم من الاستعمار وإنما الأرض هي التي ينبغي إنهاء استعمارها.

٢٨ - ونفى مع ذلك أن تكون الأرجنتين غير مبالية بسكان الجزر. فجمهورية الأرجنتين تتشبث بموقف بنّاء تجاه سكان الجزر وتأخذ مصالحهم في الحسبان. وعقب اتّخاذ الجمعية العامة القرار ٢٠٦٥ (د-٢٠)، نظرت حكومتا الأرجنتين والمملكة المتحدة في مقترحات شتى من شأنها أن تمكّن الأرجنتين من استئناف ممارسة سيادتها. وخلال الفترة نفسها، بذلت الأرجنتين جهوداً لتحسين الأحوال المعيشية لسكان جزر مالفيناس، عن طريق تشغيل الرحلات الجوية، وتوفير إمدادات الوقود والأغذية الطازجة، وتيسير إمكانية الاستفادة من نظم الرعاية الصحية والتعليم في الأرجنتين.

٢٩ - وقال إن الأرجنتين لا تشك في سيادتها على جزر مالفيناس وجزر ساوث جيورجيا وجزر ساوث ساندويتش والمناطق البحرية المحيطة بها؛ ولذلك، لن تتوقف عن الدعوة إلى استئناف المفاوضات. ولا يمنعها ذلك من التعاون مع المملكة المتحدة بشأن المسائل ذات الاهتمام المشترك.

٣٠ - ومضى يقول إن الرئيس ماكري يتّبع منذ توليه منصبه سياسة توسيع نطاق التعاون مع المملكة المتحدة. وقد أدّى ذلك إلى فتح صفحة جديدة في العلاقات البريطانية - الأرجنتينية مكّنت من تبادل الزيارات على أعلى المستويات، بما في ذلك أول زيارة قام بها وزير خارجية المملكة المتحدة إلى بوينس آيرس، فضلا عن بعثات التجارة والأعمال التجارية ومبادرات التعاون في المجالين العلمي والثقافي، والتنسيق المتعدد الأطراف بشأن حقوق الإنسان ومكافحة الإرهاب وحماية البيئة. وجرى تناول المسائل ذات الاهتمام المشترك المتصلة بجنوب المحيط الأطلسي في إطار الصيغة المتعلقة بالسيادة. فعلى سبيل المثال، بغية تعزيز الصلة بين الجزر والقارة، توصّل البلدان إلى تفاهم في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨ قضى بتسيير رحلة جوية أسبوعية إضافية. وبالإضافة إلى ذلك، تعاون البلدان، للمرة الأولى منذ ١٤ عاما، على حفظ موارد مصائد الأسماك، بطرق منها إجراء رحلة بحرية علمية مشتركة في شباط/فبراير ٢٠١٩.

٣١ - وعلاوة على ذلك، أسفرت الجهود المشتركة التي بذلتها الأرجنتين والمملكة المتحدة واللجنة الدولية للصليب الأحمر عن تحديد هوية ١١٣ من أصل ١٢٢ جنديا من الجنود الأرجنتينيين المدفونين في مقبرة داروين في جزر مالفيناس. وأبدى سكان الجزر أقصى قدر من الاحترام وهم يرحبون بالزائرين من أقارب الضحايا، وهي بادرة إنسانية كانت محل تقدير بالغ من بلده.

٣٢ - ومن المؤسف أنه على الرغم من هذا التقدم، لم تُستأنف المفاوضات بعد. وإضافة إلى ذلك، تواصل المملكة المتحدة اتخاذ إجراءات أحادية الجانب في المنطقة المتنازع عليها، في انتهاك لقرار الجمعية العامة ٤٩/٣١. بيد أنه من خلال الانفتاح والحوار الموضوعي البناء، سيكون من الممكن تعميق التعاون في المجالات ذات الاهتمام المشترك وبناء مستوى من الثقة يهيئ استئناف المفاوضات.

٣٣ - وأردف يقول إن الأرجنتين ملتزمة بالتسوية السلمية للمنازعات وبتعددية الأطراف وبنظام دولي تحكمه قواعد القانون. وهو يحثّ المملكة المتحدة على أن تبدي الالتزام نفسه من خلال الوفاء بالتزاماتها المتعلقة بإنهاء الاستعمار على النحو المبين في القرارات ذات الصلة.

٣٤ - وأعرب عن ثقته في أنه، بالاستعانة بالمساعي الحميدة للأمين العام، سيكون من الممكن المضي قدما نحو تنفيذ مشروع القرار، الذي يدعو إلى استئناف المفاوضات بشأن النزاع على السيادة. واختتم كلامه قائلا إنه يود بصفة خاصة أن يشيد بالبلدان التي قدمت مشروع القرار وبجميع البلدان الأخرى التي انضمت إلى الدعوة إلى حل النزاع.

٣٥ - **السيد يورينتي سوليس** (دولة بوليفيا المتعددة القوميات): قال، متكلما باسم جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، إن الجماعة تؤيد الحقوق المشروعة للأرجنتين في النزاع على السيادة على جزر مالفيناس وجزر ساوث جيورجيا وجزر ساوث ساندويتش والمناطق البحرية المحيطة بها. وقد تعهد رؤساء الدول والحكومات من المنطقة، في مؤتمر قمة الجماعة الثاني، بمواصلة العمل على تعزيز كون أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي منطقة سلام تُسوّى فيها الخلافات بين الدول عن طريق الحوار والتفاوض أو أي وسيلة سلمية أخرى، وبالامتثال للقانون الدولي. واعتمدوا، في مؤتمر القمة الخامس، إعلانا خاصا بشأن مسألة جزر مالفيناس، أكّدوا فيه مجددا تأييدهم إلى أقصى حد للحقوق المشروعة للأرجنتين في النزاع، والمصلحةَ الدائمة لبلدان المنطقة في أن تستأنف حكومتا الأرجنتين والمملكة المتحدة المفاوضات من أجل التوصل، في أقرب وقت ممكن، إلى حل سلمي ونهائي للنزاع، وفقا لقرار الجمعية العامة ٢٠٦٥ (د-٢٠) وغيره من القرارات ذات الصلة الصادرة عن الأمم المتحدة وعن منظمة الدول الأمريكية.

٣٦ - وأضاف قائلا إن الجماعة قد كلّفت أيضا رئيسها المؤقت، من خلال إعلانها الخاص بشأن مسألة جزر مالفيناس، بأن يطلب إلى الأمين العام للأمم المتحدة أن يستأنف بذل جهوده لإنجاز مهمة المساعي الحميدة، التي عهدت بها إليه الجمعية العامة، من أجل استئناف المفاوضات؛ وأكّدت الجماعة مجددا أهمية الامتثال لقرار الجمعية العامة ٤٩/٣١ الذي حث الطرفين على الامتناع عن اتخاذ قرارات من شأنها أن تنطوي على إدخال تعديلات انفرادية على الوضع في الوقت الذي تخضع فيه الجزر للعملية التي أوصت بها الجمعية العامة؛ وأبرزت استعداد حكومة الأرجنتين لاستئناف الحوار على نحو يُمكّن من التوصل إلى حل نهائي للنزاع على السيادة.

٣٧ - وتابع الحديث بصفته الوطنية، فقال إن مسألة جزر مالفيناس ليست مسألة تهم الأرجنتين وحدها، بل هي مسألة أمريكية لاتينية بل وعالمية. وذكر أن الغزو البريطاني لجزر مالفيناس قد أفضى إلى طرد المسؤولين والسكان الأرجنتينيين بالقوة منها لرفضهم الاعتراف بالسلطة البريطانية. وفي عام ١٩٦٥، رد المجتمع الدولي على ذلك باتخاذ الجمعية العامة القرار ٢٠٦٥ (د-٢٠)، الذي أشار بشكل صريح إلى وجود نزاع على السيادة بين حكومتي الأرجنتين والمملكة المتحدة، ودعا هاتين الحكومتين إلى المضي قدما في المفاوضات بغية إيجاد حل سلمي للمشكلة.

٣٨ - وأردف قائلا إن أحد المبادئ التأسيسية للأمم المتحدة هو أن الغزو لا يَمنحُ حقا. فمبدأ المساواة في السيادة بين جميع الدول الأعضاء قد مكّن البلدان من التحاور على قدم المساواة. وقد اتخذت اللجنة والجمعية العامة العديد من القرارات بشأن مسألة جزر مالفيناس، وتجاهلتها المملكة المتحدة كلها بشكل منهجي. ولو أخفق أي بلد من بلدان دول أمريكا اللاتينية أو منطقة البحر الكاريبي في تنفيذ قرار، لكان تعرّض للحظر والإدانة العلنية. وأنهى كلامه قائلا إنه يعتبر مسألة جزر مالفيناس مسألة تتعلق بالأرجنتين، وتتعلق، على نطاق أوسع، بهوية أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي؛ ومن ثمَّ، فإن وفد بلده يؤيد الحقوق المشروعة للأرجنتين.

٣٩ - **السيدة يانيس لوسا** (إكوادور): أعربت عن تأييد حكومة إكوادور لحقوق الأرجنتين المشروعة في السيادة على جزر مالفيناس وجزر ساوث جيورجيا وجزر ساوث ساندويتش والمناطق البحرية المحيطة بها. وعلاوة على ذلك، يرفض وفد بلدها محاولات تطبيق مبدأ تقرير المصير على مسألة جزر مالفيناس، لأنه يشكل انتهاكا لمبدأ السلامة الإقليمية للأرجنتين. ويرفض كذلك أي قرارات من شأنها أن تنطوي على إدخال تعديلات من جانب واحد على الوضع، في الوقت الذي يجري فيه تنفيذ العملية التي أوصت بها الجمعية العامة في الجزر.

٤٠ - وأضافت قائلة إنه ينبغي للأمين العام أن يستخدم المساعي الحميدة التي عهدت بها إليه الجمعية العامة من أجل التوصل إلى حل للنزاع على السيادة. وفي تكرار لما ورد في الإعلان الوزاري الصادر عن مجموعة الـ ٧٧ والصين في ٢٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٨، يجب على حكومتي جمهورية الأرجنتين والمملكة المتحدة إجراء مفاوضات وفقاً لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة ومقاصده وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، من أجل التوصل في أقرب وقت ممكن إلى حل سلمي عادل ومستدام للنزاع على السيادة.

٤١ - **السيد سكوكنك تابيا** (شيلي): قال إن شيلي ما فتئت تدعم الحقوق المشروعة للأرجنتين في السيادة على جزر مالفيناس وجزر ساوث جورجيا وجزر ساوث ساندويتش والمناطق البحرية المحيطة بها، كما يتضح ذلك من البيان المشترك بين الأرجنتين وشيلي الصادر في ٢٦ نيسان/أبريل ٢٠١٨ والبيان الذي أدلى به وزير خارجية شيلي في الدورة الثامنة والأربعين للجمعية العامة لمنظمة الدول الأمريكية. وترحّب شيلي بالتقدم المحرز في التشجيع على توثيق العلاقات بين المملكة المتحدة وجمهورية الأرجنتين في السنوات

الأخيرة، بما في ذلك إضافة رحلات جوية جديدة إلى الجزر والزيارات المتبادلة على أعلى مستوى. وقال إنه يجب على حكومتي جمهورية الأرجنتين والمملكة المتحدة إجراء المفاوضات من أجل التوصل، في أقرب وقت ممكن، إلى حل سلمي ونهائي للنزاع بشأن السيادة، وفقا لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة وغيرها من المحافل المتعددة الأطراف. وإضافة إلى ذلك، ينبغي للطرفين أن يمتنعا عن اتخاذ قرارات من شأنها أن تنطوي على إدخال تعديلات من جانب واحد على الوضع، في الوقت الذي يجري فيه تنفيذ العملية التي أوصت بها الجمعية العامة في الجزر.

٤٢ - **السيدة رودريغيس كاميخو** (كوبا): قالت إن قرار الجمعية العامة ٢٠٦٥ (د-٢٠) يذكر بوضوح أن مسألة جزر مالفيناس تتعلق بنزاع على السيادة بين الأرجنتين والمملكة المتحدة، وينبغي تسويتها عن طريق المفاوضات بين هاتين الدولتين.

٤٣ - وأضافت قائلة إن جزر مالفيناس وجزر ساوث جيورجيا وجزر ساوث ساندويتش والمناطق البحرية المحيطة بها تشكّل جزءا من الأراضي الوطنية للأرجنتين، كما تم التأكيد على ذلك في منتديات دولية وإقليمية شتى. وأكدت أن المناورات العسكرية التي تجريها المملكة المتحدة على تلك الأراضي تشكّل اعتداء على سيادة الأرجنتين وانتهاكا لقرارات الأمم المتحدة وقرارات أخرى ولإعلان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي منطقةَ سلام، الذي اعتمدته جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في عام ٢٠١٤.

٤٤ - ومضت تقول إنه يجب التفاوض على تسوية عادلة وسلمية ونهائية للنزاع في أقرب وقت ممكن، مع مراعاة السلامة الإقليمية للأرجنتين. وقالت إن وفد بلدها يلاحظ الخطوات المتخذة لبناء الثقة والتخفيف من حدة التوتر بين الطرفين، بما في ذلك تحديد هوية الجنود الأرجنتينيين المجهولين المدفونين في مقبرة داروين؛ والمبادرات الرامية إلى زيادة عدد الرحلات الجوية بين الجزر وقارة أمريكا الجنوبية؛ واستئناف عمل اللجنة الفرعية العلمية للجنة مصائد أسماك جنوب المحيط الأطلسي. ومع ذلك، لم يحرز أي تقدم في حل النزاع على السيادة.

٤٥ - وأنهت كلامها قائلة إنه ينبغي للمملكة المتحدة أن تستجيب لما أبدته حكومة الأرجنتين من استعداد لاستئناف المفاوضات الثنائية. وينبغي للأمين العام أن يستخدم مساعيه الحميدة من أجل تيسير امتثال الأطراف لقرارات الجمعية العامة ذات الصلة.

وصرّحت أن بلدها سيواصل العمل من أجل إنهاء الاستعمار في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

٤٦ - **السيد إيرميدا كاستييو** (نيكاراغوا): قال إنه منذ ثورة ساندينستا في بلده، تؤيد نيكاراغوا الحقوقَ المشروعة وغير القابلة للتصرف لجمهورية الأرجنتين في السيادة على جزر مالفيناس وجزر ساوث جيورجيا وجزر ساوث ساندويتش والمناطق البحرية المحيطة بها. ويجب على حكومتي الأرجنتين والمملكة المتحدة أن تستأنفا المفاوضات من أجل التوصل إلى حل سلمي ودائم لهذا النزاع. وأعلن المجلس الوطني في نيكاراغوا العاشر من حزيران/يونيه يوما وطنيا للتضامن مع الأرجنتين بشأن جزر مالفيناس؛ واتخذ برلمان أمريكا الوسطى الإجراء نفسه على الصعيد الإقليمي.

٤٧ - **السيد منذر** (الجمهورية العربية السورية): قال إن التداعيات السياسية لاستمرار وجود ١٧ إقليما من الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي بعد مضي عقود على إنشاء اللجنة الخاصة ينبغي أن تحثّ اللجنة على تكثيف جهودها، فالاستعمار جريمة تتناقض مع ميثاق الأمم المتحدة وإعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة.

٤٨ - وقال إنه بينما تظل الجمهورية العربية السورية مدافعة مستميتة عن حق الشعوب في تقرير المصير، فإنها لن تقبل استخدام هذا المبدأ لتبرير النزاع على سيادة جزر مالفيناس. فالمملكة المتحدة قد انتهكت السلامة الإقليمية للأرجنتين. ومضى قائلا إن وفد بلده يرفض كل الإجراءات الأحادية الجانب التي تقوم بها المملكة المتحدة في جزر مالفيناس، لأنها تتعارض مع قرارات الأمم المتحدة وتقوّض أي مسعى لإقامة حوار بنَّاء. وقال إن الجمهورية العربية السورية تدعم الحقوق المشروعة لجمهورية الأرجنتين فيما يتعلق بجزر مالفيناس، وجزر ساوث جيورجيا وجزر ساوث ساندويتش والمناطق البحرية المحيطة بها. وينبغي للمملكة المتحدة أن تنهي احتلالها لهذه الجزر، مثلما ينبغي لإسرائيل أن تنهي احتلالها للأراضي الفلسطينية. ويجب أن تجري حكومتي الأرجنتين والمملكة المتحدة مفاوضات سلمية لحل النزاع الذي يتعلق بحالة استعمارية خاصة وفريدة من نوعها. ويجب على الأمين العام أيضا أن يستخدم مساعيه الحميدة من أجل تيسير الامتثال لقرارات الجمعية العامة ذات الصلة.

٤٩ - وختم كلامه قائلا إنه يجب على المملكة المتحدة أن تنفذ القرارات ذات الصلة الصادرة عن اللجنة الخاصة وأن تنخرط في حوار هادف مع الأرجنتين لحل المنازعات بالوسائل السلمية. ويجب إطلاع

اللجنة بانتظام على التدابير المتخذة لتنفيذ قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة.

٥٠ - **السيد ربكين** (الاتحاد الروسي): قال إنه يتعين على حكومتي الأرجنتين والمملكة المتحدة التوصل إلى تسوية للنزاع على السيادة عن طريق الوسائل السياسية والدبلوماسية، وفقا للقرارات ذات الصلة ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة. وقال إن حكومة بلده تخشى عسكرة محتملة للمنطقة المتنازَع عليها، وتعرب عن أملها في أن يحترم الطرفان التزاماتهما الدولية ومعاهدة تلاتيلولكو وبروتوكولها الإضافي. وشدد في ختام كلامه على ضرورة مراعاة شواغل بلدان المنطقة وكياناتها أيضا.

٥١ - **السيد باينو** (سانت فنسنت وجزر غرينادين): قال إن تعزيز تعددية الأطراف أمر بالغ الأهمية لضمان الحق غير القابل للتصرف للشعوب في تقرير مصيرها وضمان احترام السيادة والسلامة الإقليمية. وقد اعترفت الأمم المتحدة في قرارات متعاقبة بوجود نزاع على السيادة بين الأرجنتين والمملكة المتحدة بشأن جزر مالفيناس وجزر ساوث جيورجيا وجزر ساوث ساندويتش والمناطق البحرية المحيطة بها. ولذلك يجب تسوية هذا النزاع عن طريق المفاوضات الثنائية، مع مراعاة مصالح سكان الجزر. وعلاوة على ذلك، أقرت الجمعية العامة مرارا وتكرارا بأن المسألة المحورية ليست إرادة شعب مستعمر خاضع لسيطرة أجنبية، بل هي مسألة ادعاءات متنافسة بشأن السيادة على الجزر التي تعتبر جزءا لا يتجزأ من الأراضي الأرجنتينية. وسانت فنسنت وجزر غرينادين، بوصفها دولة أرخبيلية مستقلة، تدرك الروابط السياسية والعاطفية والوجودية التي تربط مواطني هذه الدول بجميع الجزر التي تشكّل بلدهم. ولذلك لم تخضع السيادة والسلامة الإقليمية لهذه الجزر ولن تخضع أبدا لنزوات قوى استعمارية سابقة بعيدة ولا لغيرها من التأثيرات الخارجية.

٥٢ - وقال إن وفد بلده يثني على الخطوات الإيجابية التي اتخذتها الأرجنتين والمملكة المتحدة في السنوات الأخيرة، بما في ذلك فيما يتعلق بتحديد هوية الجنود الأرجنتينيين المجهولين المدفونين في مقبرة داروين واستئناف التعاون العلمي في مجال صيد الأسماك، بيد أن عدم إحراز تقدم في حل النزاع على السيادة هو أمر يبعث على القلق. وقد زاد على غياب الإرادة السياسية الكافية للتفاوض بحسن نية لإيجاد حل القيام بأفعال انفرادية في المنطقة المتنازع عليها، في انتهاك لقرار الجمعية العامة ٣١/٤٩. ويجب على حكومتي الأرجنتين والمملكة المتحدة أن تستأنفا المفاوضات من أجل التوصل إلى حل سريع وعادل وسلمي لهذا النزاع.

٥٣ - **السيدة سليماني** (سيراليون): قالت إن احترام مبدأ تقرير المصير هو شرط مسبق لإعمال جميع حقوق الإنسان الأساسية. وينبغي لجميع الدول الأعضاء أن تؤيد هذا المبدأ، وفقا لقرارات الجمعية العامة ذات الصلة. وينبغي أن تحظى حقوق سكان جزر فوكلاند (مالفيناس) بالأولوية في أي مفاوضات ترمي إلى حل النزاع على السيادة، وفقا لقرار الجمعية العامة ٦٣٧ (د-٧) والمادة ٧٣ (ب) من ميثاق الأمم المتحدة. فإخضاع شعب لهيمنة أجنبية ينتهك حقوق الإنسان الخاصة به وحقوقه بتحديد مركزه السياسي بحرية وبالسعي بحرية إلى تحقيق تنميته الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. ويجب على اللجنة أن تعطي الأولوية لتلبية الاحتياجات والتطلعات الفريدة للأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي، وفقا لقرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د-١٥).

٥٤ - وقالت إنها تشعر بالتفاؤل إزاء الدلائل على تحسن العلاقات بين سكان الجزر والأرجنتين، ومن بينها صدور بيان مشترك في أيلول/سبتمبر ٢٠١٦ عن حكومتي الأرجنتين والمملكة المتحدة، وهي تأمل بأن يسهم ذلك في تحقيق النمو الاقتصادي والتنمية في الجزر. ويمكن إحراز مزيد من التقدم من خلال إيفاد بعثة ميدانية إلى الجزر بغية تقييم الحالة على أرض الواقع. وختمت كلامها قائلة إنه يجب التفاوض من أجل التوصل إلى تسوية سلمية للنزاع بمشاركة جميع أصحاب المصلحة، بما في ذلك سكان الجزر أنفسهم، وبدعم من اللجنة.

٥٥ - **السيد وردهانا** (إندونيسيا): قال إنه يجب على حكومتي الأرجنتين والمملكة المتحدة أن تستأنفا المفاوضات من أجل التوصل إلى حل سلمي ودائم للنزاع على السيادة. وأضاف قائلا إنه يحيط علما بقرارات اللجنة بشأن جزر فوكلاند (مالفيناس)، وإن وفد بلده يرحب بالنهج التوافقي الذي اتخذته اللجنة في هذه المسألة. واختتم كلامه بالقول إن إندونيسيا تؤيد تماما بعثة الأمين العام للمساعي الحميدة من أجل تيسير امتثال الأطراف لقرارات الجمعية العامة ذات الصلة.

٥٦ - **السيد شو هان** (الصين): قال إن مسألة جزر مالفيناس مسألة استعمارية في المقام الأول. فقد اعتمدت الجمعية العامة قرارات متعاقبة تدعو الأرجنتين والمملكة المتحدة إلى تسوية النزاع الإقليمي عن طريق الحوار، وهو موقف يتشاطره أعضاء اللجنة وعموم أعضاء الأمم المتحدة. ودأبت الصين على تأييد مطالبة الأرجنتين بالسيادة على جزر مالفيناس، وأعرب عن أمله في أن تحلّ حكومتي الأرجنتين والمملكة المتحدة النزاع عن طريق الحوار السلمي والبناء.

٥٧ - **السيد بيرموديس ألفاريس** (مراقب عن أوروغواي): تكلم باسم الدول الأعضاء في جماعة السوق الجنوبية المشتركة، فقال إن الجمعية العامة واللجنة الخاصة قد اعترفتا منذ وقت طويل بوجود نزاع على السيادة بين الأرجنتين والمملكة المتحدة، وأكّد من جديد أن السبيل إلى وضع نهاية لهذه الحالة الاستعمارية الخاصة والفريدة يتمثل في تسوية النزاع بين الطرفين بالوسائل السلمية وعن طريق التفاوض. وأضاف قائلا إن رؤساء الدول الأطراف في جماعة السوق الجنوبية المشتركة والدول المنتسبة إليها قد أكدوا مجددا، في البيان المشترك المعتمد في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، الأحكام الواردة في إعلان بوتريرو دي لوس فونيس المتعلق بجزر مالفيناس الصادر عام ١٩٩٦ وأعادوا تأكيد تأييدهم لحقوق الأرجنتين المشروعة في النزاع على السيادة. ومضى يقول إن مصلحة المنطقة تقتضي إيجاد حل في أقرب وقت ممكن للنزاع الممتد بين الأرجنتين والمملكة المتحدة بشأن جزر مالفيناس وجزر ساوث جيورجيا وجزر ساوث ساندويتش والمناطق البحرية المحيطة بها، وفقا لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة والإعلانات الصادرة عن منظمة الدول الأمريكية وغيرها من المنتديات الإقليمية والمتعددة الأطراف. ويتعارض اعتماد التدابير الأحادية الجانب في المنطقة المتنازع عليها مع قرارات الأمم المتحدة. وقال إن جماعة السوق الجنوبية المشتركة تثني على حكومة الأرجنتين لاستعدادها مواصلة استكشاف جميع السبل الممكنة للتعاون مع حكومة المملكة المتحدة، بغية ضمان مناخ بناء يسمح باستئناف المفاوضات بشأن السيادة.

٥٨ - وتابع متكلما بصفته الوطنية فقال إن أوروغواي تؤيّد تماما حقوق الأرجنتين المشروعة في السيادة على جزر مالفيناس وجزر ساوث جيورجيا وجزر ساوث ساندويتش والمناطق البحرية المحيطة بها. فالوضع الاستعماري الخاص والفريد لجزر مالفيناس، الذي ينطوي على نزاع على السيادة بين حكومتي الأرجنتين والمملكة المتحدة باعتبارهما الطرفين المعنيين وحدهما، يجب تسويته عن طريق المفاوضات الثنائية بين الطرفين، وفقا لقرارات الجمعية العامة المتعاقبة. وترحّب أوروغواي بالتقدم الذي أحرزته الحكومتان في المجالات ذات الاهتمام المشترك، بما في ذلك تحديد هوية الجنود الأرجنتينيين المجهولين المدفونين في مقبرة داروين.

٥٩ - وعلى الرغم من مرور زهاء ٦٠ عاما على دعوة الجمعية العامة إلى إنهاء الاستعمار بجميع أشكاله ومظاهره على وجه السرعة وبدون شروط، لا تزال مسألة جزر مالفيناس مدرجة في جدول أعمال اللجنة. ويجب اتخاذ تدابير عاجلة من أجل القضاء على هذا الحالة الاستعمارية القسرية والاصطناعية التي عفا عليها الزمن. وأنهى كلامه قائلا إن وفد بلده على ثقة من أن الاتفاقات التي تم التوصل إليها بين الأرجنتين والمملكة المتحدة عن طريق الحوار البناء من شأنها أن تهيّئ جوا من الثقة، مما يسمح بإحراز تقدم نحو إيجاد حل سلمي وعادل ونهائي للنزاع على السيادة.

٦٠ - **السيد فييرا** (المراقب عن البرازيل): قال إن حكومة بلده تؤيد بشدة الحقوق المشروعة للأرجنتين في النزاع على السيادة، وإن الأمر يتعلق بحالة استعمارية خاصة وفريدة من نوعها في أمريكا اللاتينية استمرت زهاء قرنين. وأشار إلى أن مبدأ تقرير المصير لا ينطبق على هذه الحالة لأن سكان هذه الجزر ينحدرون من سكان بريطانيين جيء بهم إلى الجزر في إطار احتلال غير شرعي. وأكد ضرورة أن تقوم المفاوضات بشأن هذه المسألة، بدلا عن ذلك، على مبدأ السلامة الإقليمية. ويتوقف حل النزاع على تحاور الطرفين، وعلى إنجاز الأمين العام بعثة المساعي الحميدة المكلف بها بموجب قرار الجمعية العامة ٩/٣٧.

٦١ - وفي هذا الصدد، ترحّب البرازيل بالجهود التي تبذلها الأرجنتين والمملكة المتحدة لتعزيز العلاقات الثنائية والتوصل إلى تفاهمات عملية في إطار صيغة السيادة فيما يتعلق بجنوب المحيط الأطلسي. وأعرب عن ترحيب حكومة بلده أيضا بمبادرات من قبيل تحديد هوية الجنود الأرجنتينيين المدفونين في مقبرة داروين؛ وإجراء مفاوضات مع البرازيل وبلدان أخرى في المنطقة من أجل زيادة عدد الرحلات الجوية العادية المتوجهة من قارة أمريكا الجنوبية إلى الجزر، الأمر الذي سيؤدي إلى البدء بتسيير رحلات جوية، ابتداء من تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٩، بين ساو باولو وجزر مالفيناس، مع توقف في الاتجاهين في مدينة كوردوبا بالأرجنتين؛ واستئناف التعاون العلمي في مجال صيد الأسماك. وأوضح أن البرازيل تؤيد الموقف البنّاء الذي يتخذه الطرفان، إيمانا منها بأن تحسين العلاقات الثنائية سيساعد على تهيئة الظروف اللازمة لاستئناف المفاوضات بغية إعادة السيادة الكاملة على الجزر إلى الأرجنتين، وفقا للقانون الدولي والقرارات ذات الصلة الصادرة عن الأمم المتحدة.

٦٢ - وقال إن حكومة بلده تحث المملكة المتحدة على أن توقف، تطبيقا لقرار الجمعية العامة ٤٩/٣١، استكشافها للموارد الطبيعية واستغلالها في المنطقة المتنازع عليها. وأضاف أن البرازيل، تضامنا مع الأرجنتين، لا تسمح للطائرات والسفن المتجهة إلى جزر مالفيناس

باستخدام مطاراتها وموانئها ما لم تمتثل لذلك القرار. وأكّد أن منطقة جنوب المحيط الأطلسي هي منطقة سلام وتعاون، خالية من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل، وتسعى بإخلاص إلى تحقيق الوئام وتسوية النزاعات بالوسائل السلمية، وهو أمر تتميز به أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي والبلدان الأفريقية جنوب المحيط الأطلسي.

٦٣ - وقال إن الرغبة في التوصل إلى حل عن طريق التفاوض لا تتقاسمها أمريكا اللاتينية كلها فحسب بل تتقاسمها أيضا كافة البلدان النامية. وقد أعرب أعضاء رابطة تكامل أمريكا اللاتينية في الإعلان الصادر عن الرابطة بشأن مسألة جزر مالفيناس في ٢١ آب/أغسطس ٢٠١٤، عن تأييدهم للحقوق المشروعة للأرجنتين في النزاع على السيادة على جزر مالفيناس وجزر ساوث جيورجيا وجزر ساوث ساندويتش والمناطق البحرية المحيطة بها، وأشاروا إلى أنه من مصلحة المنطقة إيجاد تسوية للنزاع الذي طال أمده على السيادة في أقرب وقت ممكن، وفقا لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة والإعلانات الصادرة عن منظمة الدول الأمريكية. وقال إن وفد بلده يؤيد مهمة المساعي الحميدة التي عهدت بها الجمعية العامة إلى الأمين العام.

٦٤ - **السيد ميزا - كوادرا** (المراقب عن بيرو): قال إن وفد بلده يؤيد حقوق الأرجنتين المشروعة في السيادة على جزر مالفيناس وجزر ساوث جيورجيا وجزر ساوث ساندويتش والمناطق البحرية المحيطة بها، عملاً بقرار الجمعية العامة ٢٠٦٥ (د-٢٠). وأضاف أن الأرجنتين مارست الحق في سيادتها على الجزر من لحظة استقلالها وحتى عام ١٨٣٣.

٦٥ - وأوضح قائلا إن التوصل إلى حل لمسألة جزر مالفيناس يجب أن يتم عن طريق المفاوضات بين حكومتي الأرجنتين والمملكة المتحدة. وفي هذا الصدد، أشار إلى الجهود التي بذلها الأمين العام السابق خافيير بيريز دي كوييار في عام ١٩٨٢، في إطار بعثة المساعي الحميدة والوساطة بين الطرفين، فضلا عن اتخاذ الجمعية العامة في العام نفسه القرار ٩/٣٧، التي طُلب فيه إلى الأمين العام إيفاد بعثة جديدة للمساعي الحميدة من أجل مساعدة الطرفين في الامتثال لقرارات الجمعية العامة بشأن مسألة جزر مالفيناس، وهي ولاية لا تزال بالغة الأهمية لحل النزاع. وختم كلامه قائلا إن بيرو ترحّب بالجهود التي تبذلها حكومتي الأرجنتين والمملكة المتحدة في سبيل تحسين علاقتهما وتحثّهما على استئناف المفاوضات للتوصل إلى حل سلمي وبنّاء ودائم، وفقا لقرارات الأمم المتحدة ومنظمة الدول الأمريكية ذات الصلة. وعلاوة على ذلك، يجب على الطرفين أن يمتنعا عن اتخاذ القرارات التي من شأنها أن تنطوي على إدخال تعديلات من جانب واحد على الوضع، في الوقت الذي يجري فيه تنفيذ العملية التي أوصت بها الجمعية العامة في الجزر، وفقا لقرار الجمعية العامة ٤٩/٣١.

٦٦ - **السيد ساندوفال مينديوليا** (المراقب عن المكسيك): قال إن حقوق الأرجنتين في النزاع على السيادة على جزر مالفيناس وجزر ساوث جيورجيا وجزر ساوث ساندويتش والمناطق البحرية المحيطة بها حقوق مشروعة قانونيا وتاريخيا. ويجب أن تتوصّل حكومتي الأرجنتين والمملكة المتحدة إلى حل عادل وسلمي ونهائي ومقبول من الطرفين للنزاع على السيادة، وفقا لقرارات الجمعية العامة ذات الصلة. وتمشيا مع إعلان منظمة الدول الأمريكية بشأن مسألة جزر مالفيناس الصادر في حزيران/يونيه ٢٠١٨، يجب على الطرفين أن يستأنفا المفاوضات في أقرب وقت ممكن من أجل التوصل إلى حل سلمي للنزاع. وينبغي للحكومتين أيضا أن تواصلا تعزيز علاقتهما وأن تمتنعا عن اتخاذ إجراءات انفرادية قد تعوق التقدم نحو تحقيق هذا الحل. وأنهى كلامه بالقول إنه ينبغي للجنة أن تواصل تيسير الحوار بشأن مسألة جزر مالفيناس وأن تسهم في بناء نظام دولي أكثر عدلا يستند إلى القانون الدولي والتعاون الدولي، وفقا لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة.

٦٧ - **السيد أريولا راميريس** (المراقب عن باراغواي): أعرب عن تأييد وفد بلده لحقوق الأرجنتين المشروعة في السيادة على جزر مالفيناس وجزر ساوث جيورجيا وجزر ساوث ساندويتش والمناطق البحرية المحيطة بها. وقال إنه يجب على حكومتي جمهورية الأرجنتين والمملكة المتحدة أن تستأنفا المفاوضات من أجل التوصل، في أقرب وقت ممكن، إلى حل سلمي وعادل للنزاع بشأن السيادة، وفقا لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة وغيرها من المحافل الدولية. وختم بالقول إن وفد بلده يحيط علما باستعداد الحكومة الأرجنتينية لحل النزاع عن طريق الحوار، ويشدد على أنه سيكون في صالح المنطقة أن يُنهى الوضع الاستعماري الخاص والفريد لجزر مالفيناس في أقرب وقت ممكن، عن طريق التفاوض والتعاون بين الطرفين.

٦٨ - **السيد كاستانييدا سولاريس** (المراقب عن غواتيمالا): قال إن حضور وزير الشؤون الخارجية وشؤون العبادة في الأرجنتين في الاجتماع هو دليل آخر على التزام الحكومة الأرجنتينية بتعددية الأطراف واحترام ميثاق الأمم المتحدة. واعتبر أن السلامة الإقليمية للأرجنتين قد انتُهكت في عام ١٨٣٣، واحتُلّ منذئذ جزءٌ من أرضها بالقوة. ورأى أن مسألة جزر مالفيناس تتعلق بأرض محتلة، لا بشعب

يرزح تحت الاحتلال. فسكان الجزر الحاليين هم من رعايا السلطة القائمة بالاحتلال، ومن ثم لا يوجد سند قانوني لتمتعهم بحق تقرير المصير. وأفاد بأن الأمم المتحدة قد استبعدت صراحة إمكانية تطبيق مبدأ حق تقرير المصير على مسألة جزر مالفيناس. وقد مضى أكثر من ٥٠ سنة على اعتماد قرار الجمعية العامة ٢٠٦٥ (د-٢٠)، ولكن السلطة القائمة بالاحتلال لم تُبد أي عزم على التصرف بحسن نية للتوصل إلى حل للنزاع.

٦٩ - وتابع قائلا إنه يُرحب باستعداد الأرجنتين المستمر لحل النزاع عن طريق التفاوض والحوار، ويدعو المملكة المتحدة إلى بدء التفاوض من أجل التوصل إلى حل نهائي وسلمي يعود بالفائدة على الطرفين. وأكّد أن الوقت حان للاستعانة بالنظام المتعدد الأطراف، ولا سيما الوسائل السلمية لتسوية المنازعات المنصوص عليها في القانون الدولي، حتى يتسنى الوفاء بولاية اللجنة عن طريق كفالة الشروع في التفاوض للتوصل إلى حل للحالة الاستعمارية المستمرة في أمريكا اللاتينية التي عانت الكثير من الاستعمار والإمبريالية. وشدّد على أنه ينبغي لحكومتي الأرجنتين والمملكة المتحدة استئناف المفاوضات بأسرع ما يمكن ليتسنى إيجاد حل سلمي متفاوض عليه للنزاع حول السيادة وفقا للقرارات الصادرة عن الأمم المتحدة ومنظمة الدول الأمريكية وميثاق الأمم المتحدة، بما في ذلك مبدأ السلامة الإقليمية. وأنهى كلامه قائلا إنه ينبغي للطرفين أيضا الامتناع عن اتخاذ أي قرارات من شأنها أن تنطوي على إحداث تغييرات أحادية في المنطقة المتنازع عليها، وذلك تمشيا مع قرار الجمعية العامة ٤٩/٣١.

٧٠ - **السيد غونساليس** (المراقب عن كولومبيا): قال إن بلده يؤيد تماما حقوق الأرجنتين في النزاع على السيادة فيما يتعلق بجزر مالفيناس وجزر ساوث جيورجيا وجزر ساوث ساندويتش والمناطق البحرية المحيطة بها، ويسلّم بأن هذه المسألة حالة استعمارية خاصة وفريدة. وأضاف أن السبيل الوحيد لإنهاء هذا النزاع هو من خلال التفاوض على تسوية سلمية بين حكومتي الأرجنتين والمملكة المتحدة. وينبغي أن تستأنف الحكومتان المفاوضات في أقرب وقت ممكن بغية إيجاد حل سلمي ونهائي للنزاع على السيادة، وفقا للقرارات ذات الصلة الصادرة عن الجمعية العامة. وأعرب عن تأييد وفد بلده التام لبعثة الأمين العام للمساعي الحميدة من أجل تيسير امتثال الطرفين لقرارات الجمعية العامة ذات الصلة.

٧١ - وأضاف أنه رغم مرور أكثر من ٥٠ سنة على اعتماد قرار الجمعية العامة ٢٠٦٥ (د-٢٠)، لم يتم حل النزاع. وفي هذا الصدد، ينبغي للطرفين أن يمتنعا عن اتخاذ القرارات التي من شأنها أن تنطوي على إدخال تعديلات من جانب واحد على الوضع، في الوقت الذي يجري فيه تنفيذ العملية التي أوصت بها الجمعية العامة في الجزر، وفقا لقرار الجمعية العامة ٤٩/٣١. وقال إن كولومبيا تدرك استعداد الحكومة الأرجنتينية لحل النزاع عن طريق الحوار، وفقا لقرارات الجمعية العامة ذات الصلة. وأعرب عن ترحيب وفد بلده بالجهود التي تبذلها الحكومة، بهدف تهيئة مناخ من الثقة يفضي إلى استئناف المفاوضات الثنائية، كما ذكر وزير الخارجية وشؤون العبادة في جمهورية الأرجنتين. وختم كلامه معربا عن أمله في أن يسرّع التقدم المحرز بشأن المسائل العملية المتصلة بشؤون جنوب المحيط الأطلسي في استئناف هذه المفاوضات.

٧٢ - **السيد إسكلانتي هاسبون** (المراقب عن السلفادور): قال إن بلده يكرر دعوة المجتمع الدولي إلى الحوار والتفاوض بين الأرجنتين والمملكة المتحدة بشأن جزر مالفيناس، وهي دعوة تكررت في قرارات متعاقبة اتّخذتها الجمعية العامة ومجلس الأمن واللجنة الخاصة. وأعرب عن تقدير وفد بلده للتحسن في العلاقات بين حكومتي الأرجنتين والمملكة المتحدة، وحثّ الحكومتين على الاستفادة من الروابط التجارية والسياسية القوية بينهما ومن التعاون المتبادل من أجل التوصل إلى حل عادل وسلمي ونهائي للنزاع على السيادة، وفقا للقرارات ذات الصلة الصادرة عن الجمعية العامة والمنظمات الإقليمية.

٧٣ - وقال إن حكومة بلده دأبت على دعم الحقوق السيادية المشروعة للأرجنتين على جزر مالفيناس وجزر ساوث جورجيا وجزر ساوث ساندويتش والمناطق البحرية المحيطة بها، على ألا يترتب على هذه الحقوق القيام بأعمال تقوّض التجارة الدولية أو استخدام لغة تمجّد النزاع. فخلال الاجتماع الوزاري في عام ٢٠١٤ لمنظمة أمريكا اللاتينية لشؤون الطاقة، أعرب المشاركون عن تأييدهم لموقف الأرجنتين من استكشاف واستغلال موارد الطاقة الطبيعية استنادا إلى قرار الجمعية العامة ٤٩/٣١، الذي حثّت فيه الجمعية العامة الطرفين على الامتناع عن اتخاذ قرارات من شأنها أن تؤدي إلى إدخال تغييرات من جانب واحد على الحالة في الوقت الذي تخضع فيه الجزر للعملية التي أوصت بها الجمعية العامة.

٧٤ - ووفقا لإعلان منظمة الدول الأمريكية بشأن مسألة جزر مالفيناس الصادر في حزيران/يونيه ٢٠١٨، يجب على حكومتي جمهورية الأرجنتين والمملكة المتحدة أن تستأنفا المفاوضات في أقرب

وقت ممكن من أجل التوصل إلى حل سلمي للنزاع. وختم قائلا إنه يجب على أي بديل للحوار أن يتّسق مع القانون الدولي ومبدأ السلامة الإقليمية، وأن يعطي الأولوية للحقوق الجغرافية والقانونية والتاريخية للأرخبيل، وهي جميعها تدعم سيادة الأرجنتين.

٧٥ - **السيدة سيرّاتو** (المراقبة عن هندوراس): قالت إن بلدها، في مختلف المنظمات والآليات والمنتديات المتعددة الأطراف التي يشارك فيها، يواصل دعمه لحقوق الأرجنتين في السيادة على جزر مالفيناس وجزر ساوث جيورجيا وجزر ساوث ساندويتش والمناطق البحرية المحيطة بها. وفي كانون الثاني/يناير ٢٠١٧، في مؤتمر القمة الخامس لجماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، الذي عقد في بونتا كانا، بالجمهورية الدومينيكية، أعاد رؤساء الدول والحكومات تأكيد التزامهم بمواصلة العمل في إطار القانون الدولي للتأكد من أن أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي منطقةٌ خالية من الاستعمار، وشدّدوا على استعداد حكومة الأرجنتين لاستئناف الحوار بغية التوصل إلى حل نهائي للنزاع على السيادة. وإضافة إلى ذلك، كرّرت منظمة الدول الأمريكية، في إعلانها الصادر في حزيران/ يونيه ٢٠١٨ بشأن مسألة جزر مالفيناس، تأكيد ضرورة قيام حكومتي جمهورية الأرجنتين والمملكة المتحدة باستئناف المفاوضات في أقرب وقت ممكن بهدف إيجاد حل سلمي للنزاع.

٧٦ - ويجب على اللجنة أن تواصل دعم حقوق الشعوب في تقرير المصير والاستقلال، لأن تقييد الحق في تقرير المصير يعرقل عملية إنهاء الاستعمار التي يستلزم إنجازها حوارا مستمرا بين الدول القائمة بالإدارة واللجنة وشعوب الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي، وفقا لقرارات الجمعية العامة ذات الصلة. وشجّعت هندوراس الأمين العام على الوفاء بمهمة المساعي الحميدة التي يضطلع بها حسب التكليف الصادر عن الجمعية العامة؛ ودعت الطرفين إلى استئناف الحوار من أجل التوصل إلى حل سلمي ونهائي للنزاع على السيادة؛ وختمت كلامها بحثّ الطرفين على الامتناع عن اتخاذ القرارات التي من شأنها أن تنطوي على إدخال تعديلات من جانب واحد على الوضع، في الوقت الذي يجري فيه تنفيذ العملية التي أوصت بها الجمعية العامة في الجزر، وفقا لقرار الجمعية العامة ٤٩/٣١.

٧٧ - **السيد كاراسو** (كوستاريكا): قال إن كوستاريكا تؤيد تماما ولاية اللجنة. وعلى الرغم من أن الاستعمار لا يزال واقعا، يمثّل اتخاذ الجمعية العامة القرار ٢٩٥/٧٣ المتعلّق بفتوى محكمة العدل الدولية بشأن الآثار القانونية لفصل أرخبيل شاغوس عن موريشيوس في عام ١٩٦٥ تقدما مشجعا.

٧٨ - وأردف قائلا إنه ينبغي أن تواصل اللجنة التماس الوسائل المناسبة لتنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة، وأحكام قرارات الجمعية العامة الأخرى ذات الصلة، بما في ذلك القرار ١٥١٤ (د-١٥)، وأن تضع التدابير المعتمدة في إطار العقد الدولي الثالث للقضاء على الاستعمار موضع التنفيذ.

٧٩ - وأضاف قائلا إن كوستاريكا تؤيد الحقوق المشروعة للأرجنتين في السيادة على جزر مالفيناس وجزر جورجيا الجنوبية وجزر ساندويتش الجنوبية والمناطق البحرية المحيطة بها، وتُقر بعدالة مطلبها، الذي يحظى بتأييد قرارات شتى للجمعية العامة. وقد أعلنت كوستاريكا تأييدها في عدة منتديات ومنظمات إقليمية ودولية، وحثت الطرفين على الشروع، في أقرب وقت ممكن، في مفاوضات من أجل التوصل إلى حل سلمي ونهائي لذلك النزاع الذي طال أمده.

٨٠ - وأعرب عن ترحيب كوستاريكا بالتقدّم الذي أحرزته المملكة المتحدة والأرجنتين في تحسين علاقتهما، وبخاصة خطة المشاريع الإنسانية التي تدعمها اللجنة الدولية للصليب الأحمر، والتي تهدف إلى تحديد هوية الجنود الأرجنتينيين المجهولين المدفونين في مقبرة داروين. ونتيجة لهذا المشروع، سافرت أسر ما يزيد على ١٠٠ جندي إلى المقبرة حيث نُظّمت مناسبة لتأبينهم وتثبيت لوحات تذكارية تحمل أسماء الجنود. ومع ذلك، يجب أن تُستأنف المفاوضات بين الطرفين بحيث يمكن التوصل إلى اتفاقات إضافية.

٨١ - *اعتُمد مشروع القرار A/AC.109/2019/L.8.*

٨٢ - **السيد فاوري** (مراقب عن الأرجنتين)، وزير الخارجية وشؤون العبادة في جمهورية الأرجنتين، أعرب عن امتنانه لجميع أعضاء اللجنة الذين أيّدوا اعتماد القرار.

رفعت الجلسة الساعة ١٢:٥٠.